التنمية الترابية: من أجل حل لمعضلة التنمية بالمغرب - نموذج منطقة الغرب

Territorial development: for a solution to the development dilemma in Morocco - the model of the Western region

إعداد

فهد صبرو — **Fahd Sabro**

سيدي أحمد فليل — **Sidi Ahmed FLAILA**

جامعة شعيب الدكالي، الجديدة – جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس المغرب

Doi: 10.21608/ajwe.2022.235003

استلام البحث : ٤ / ٩ /٢٠٢١ — **قبول النشر: ٥ / ١٠ / ٢٠٢١**

صبرو ، فهد و فليل ، سيدي أحمد (٢٠٢٢). التنمية الترابية: من أجل حل لمعضلة التنمية بالمغرب - نموذج منطقة الغرب. ***المجلة العربية لأخلاقيات المياه***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، مج(٥)،ع(٥)، ص ص ٨٣ - ١١٢.

التنمية الترابية: من أجل حل لمعضلة التنمية بالمغرب ـ نموذج منطقة الغرب

الاسم المنشور بالمجلة : أحمد فليلahmed falil
الإسم الصحيح هو : سيدي أحمد فليل
صديقي فهد صبرو أخطأ في كتابة الاسم.وشكرا جزيلا على التفهم.وبارك الله بكم ولكم وعليكم.
سيدي أحمد فليل/المملكة المغرب

المستخلص:

يعتبر مفهوم التنمية الترابية آخر إنتاج في الأدبيات المرتبطة بتاريخ تحولات استعمالات مفهوم التنمية ككل، فهو مفهوم ينهض، على غرار مفهوم التنمية المحلية، على أساس تجاوز أو تقويم السلبيات المرتبطة بمخططات التنمية الوطنية أو القطاعية، العمودية والأحادية الرؤية والاستراتيجية، ليشير إلى أن مضمون التنمية الترابية ينبع من مبادئ أساسية لمشروع يتصوره الفاعلون المحليون أنفسهم، من أجل إعطاء دفعة للتنمية السوسيو اقتصادية لحيزهم الترابي. وهذا الحيز الترابي قد يكون عبارة عن جماعة أو مجموعة من الجماعات المحلية، أو وحدة جغرافية متجانسة من منظور خصائصها الطبيعية والاقتصادية (نظام الإنتاج) والبشرية كوادي أو كتلة جبلية أو تكتل حضري. وتعد المقاربة الترابية فلسفة ومنهجية جديدة لمقاربة معضلة التنمية بالمغرب، في سبيل إيجاد حلول ناجعة للإشكالات المرتبطة بالاقتصاد والمجال والمجتمع، بالنظر إلى أنها تشكل اليوم باراديغم مرجعي لتصور وإنجاز برامج الاستثمار العمومي وإستراتيجيات الفاعلين المحليين. لقد ظهرت التنمية الترابية في سياق اتسم بمتغيرات عدة منها قصور المقاربة الوظيفية للتنمية، وبروز علوم المجال، وغنى "التراب" وقصور "المحلي"، زيادة على صعود الفكر البيئي، وتفاقم إشكالات التدبير الإداري والسياسي.

الكلمات المفتاحية : علوم المجال، الفاعلون المحليون، إعداد التراب، التدبير، السياسة العمومية

Abstract:

Spatial development refers to the evolution of territories in all their dimensions, economic, social, environmental, physical. The spatial development policy is a rather recent concept which means a policy promoting the development of space in accordance with general principles.The spatial approach is a new philosophy and methodology that aims to draw near the Moroccan development dilemma, for the sake of finding

effective solutions to the problems related to economy, territory, and society, given that it is today a reference model for conceiving and implementing public investment programs and local actors' strategies. The spatial development appeared in a context characterized by several variables, such as the failure of the fonctional approach to development, the emergence of spatial sciences, the richness of « territory » and the failure of « local », in addition to environmental thought rise, and the aggravation of the administrative and the political management problems.
Key words: Spatial sciences, local stakeholders, spatial planning, management, public policy

مقدمة

تميزت السياسة التنموية المنتهجة في المغرب على مدى ما يقارب الخمسين سنة، بطغيان التدبير المركزي والمقاربة القطاعية، في وقت كان قد تعرض فيه المغرب طوال هذه العقود للعديد من الهزات الاجتماعية والسياسية وللكوارث الطبيعية. ورغم تفاوت طبيعة وخطورة وانعكاسات تلك الهزات والمخاطر، كان طبيعيا أن تواكب الدولة بمختلف مؤسساتها كل تلك التغيرات والمتغيرات. غير أن تبنيها لنهج تحكم فيه الهاجس الأمني مرة والهاجس المالي مرة أخرى، وهما معا مرات عديدة، أفرز اختلالات اجتماعية ومجالية، كرست قطيعة وحائلا بين السلطة والمواطن، وساهمت في الحد من تعبئة وإشراك الفعاليات والطاقات على المستوى الجهوي والمحلي، وفي تحديد الاختيارات وصنع القرارات، في ظل استمرار غياب التنسيق المحلي لمختلف التدخلات العمومية وضعف أدائها الاستثماري. ولقد حال كل ذلك دون الإسراع المبكر بتحريك عجلة النمو وبالإصلاح العميق لتلك الاختلالات، الشيء الذي جعل المغرب يتأخر عقود عديدة عن ركب دول مثيلة له.

مع مطلع عقد الثمانينات، تغيرت الظروف المحيطة بالسياسة الاقتصادية، بالتخلي عن طرق التخطيط المتبعة والشروع في تطبيق سياسة التقويم الهيكلي، وإعادة صياغة الأدوار الجديدة للدولة، بالتراجع عن وظائفها التقليدية كفاعل مباشر ورئيسي في ميدان التنمية. زيادة على ذلك، تمت ترقية الجهات إلى مستوى جماعات محلية وتقوية مواردها وتعميق اللامركزية. وجراء هذا التحول، أصبحت المسألة التنموية بالبلاد شأنا محليا يفرض تعبئة الفاعلين والتثمين المتآزر للموارد المحلية.

مع بداية الألفية الثالثة نظم المغرب حوارا وطنيا حول إعداد التراب، أفضى إلى بلورة الميثاق الوطني لإعداد التراب والتصميم الوطني لإعداد التراب، زيادة على مجموعة من الدراسات الإجرائية، التي أفضت بدورها إلى ضرورة إدراج السياسة التنموية في إطار المقاربة الترابية. وهكذا، أفضت التحولات المجتمعية والسياسية التي عرفها المغرب إلى قدرة الدولة على فهم منطق التحولات، ولأجل ذلك فهي بصدد التفكير في نموذج تنموي جديد يلبي حاجياتها الحالية والمستقبلية، نموذج يأخذ من التراب منطلقا وغاية في آن واحد.

التنمية الترابية: المفهوم، والسياق، والإسهامات النظرية

* مفهوم التنمية الترابية: محاولة للتعريف والتحديد

رغم تتعدد التعاريف المعطاة لمقاربة التنمية الترابية، والتي تختلف حسب مشارب وتوجهات الباحثين، يمكن تفسيرها بأنها:

- عبارة عن "ثورة فكرية يتم من خلالها إشراك العناصر الاجتماعية والسياسية في التحليل الاقتصادي، وهي تنمية تفرض قطيعة مع المنطق الوظيفي لتنظيم الحياة الاقتصادية، وتقترح العودة إلى رؤية ترابية"[1]؛
- "سيرورة لتعبئة الفاعلين تمكن من بلورة استراتيجيات تتكيف مع الإكراهات الخارجية عل أساس التحديد المشترك للثقافة والتراب"[2]؛
- "سيرورة ذات أبعاد اقتصادية وسوسيو- ثقافية وسياسية، وذات منحى عمودي بيقطاعي، يتم من خلالها تعبئة الفاعلين وتثمين الموارد الظاهرة والخفية، وتتمحور حول تراب معين، ونابعة من دينامية داخلية لمواجهة الإكراهات الخارجية وقضايا البيئة"[3]؛
- "نظرة تترجم إدماجا للمجالات والفاعلين الاجتماعيين وسياسات التدخل العمومية، حيث يكون الهدف الرئيسي لهؤلاء هو الالتحام الاجتماعي والترابي من خلال سيرورات التخطيط والتهيئة والتنمية من الأعلى ومن الأسفل"، وهي كذلك "ذلك الأسلوب الذي يسمح للفاعلين بتثمين قدراتهم للسيطرة على التطورات التي تهم

1. BRUNO Jean : Le développement territorial : un nouveau regard sur les Régions du Québec, Présentation : en Recherches Sociographiques; Vol.47 ; N°3 ; Québec, Canada 2006. P 467

2. PECQUEUR, Bernard : Le développement Territorial : une nouvelle approche des processus de développement pour les économies du Sud, In : ANTHEAUME, Benoît et GIRAUT, Frédéric (Dir.) : Le Territoire est mort. Vive les territoires, IRD Edition, Paris France, 2005. P 298

3. EL KADIRI, Nacer : L'Approche territorial : une nouvelle manière de penser le développement, Cycle de formation Rabat, le 27-28 Aout 2007, Organisé par l'Agence de Développement Social. Rabat 2007.

التراب"، كما أنها "نتيجة للتفاعل بين الدينامية المحلية والدينامية المؤسساتية وإرادة معينة للتخطيط من خلال تبني الحكامة الجيدة"[٤]؛

- التنمية الترابية هي تنمية لا تعني موقعا أو مجالا فحسب، بل تعني حيز ترابي مُتَمَلَّك، بالنظر إلى كون الحيز الترابي هو نمط تنظيم لمجموعة من الأبعاد المتعددة: اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وتاريخية، وهوياتية، بمعنى أن هذه التنمية هي حصيلة التفاعل بين المحلي والكوني، فهي ليست داخلية فقط بل تستفيد من الفرص الخارجية[٥].

ولقد قدم الباحث "إريك سابورين" تعريف أكثر دلالة للتنمية الترابية، إذ يعرفها كمنهجية في التدخل، تعمل على تحديد وتثمين الديناميات، فضلا عن تنسيق وتنظيم العلاقات والتفاعلات القائمة بين الفاعلين المحليين، وترتكز على القرب (الجغرافي، الاجتماعي، الثقافي...)، وعلى المعارف البينية عبر الشبكات (المهنية، التجارية، التقنية، الاجتماعية، والإيديولوجية) لما لها من تأثير. وتبقى الفكرة المركزية للمقاربة الترابية هي الإدماج والتنسيق بين الأنشطة والموارد والفاعلين، مع إدماج جميع مكونات الحيز الترابي بتكامل مع المقاربات القطاعية[٦]. أما لحسن جنان فيقترح تعريف مغاير للمقاربة الترابية، إذ يعتبرها بأنها تصور ومسعى يهدفان إلى تحقيق التنمية في كل أبعادها فوق حيز ترابي عن طريق مقاربة أفقية، تقوم على تنسيق أهداف وتدخلات الفاعلين، وعلى التعبئة المتكاملة والشاملة لموارد هذا الحيز الترابي، وتفضي إلى مشروع استراتيجي يتميز بأربعة أبعاد رئيسية هي النظرة المستقبلية المشتركة بين الفاعلين، والإرادة الجماعية لتحقيقها، وتوفر نظام القيم مشتركة، ووجود محاور إستراتيجية للتنمية، تتفرع عمليا إلى برامج وعمليات

---

[٤]. حسني، مصطفى: إشكالية التنمية الترابية بالمغرب، نموذج جهة دكالة عبدة. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب تخصص جغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش ٢٠٠٩. (غير منشورة) ص ٤٨ و٤٩

[5]. PERRET, Jacques : Les méthodes de diagnostic de petites régions: ingénieur, pasteur et animateur à l'ouvre. In : BRUNO Jean et DANIELLE Lafontaine (Dir), Territoires et fonctions : les systèmes régionaux et les dynamiques d'innovation en débats, Tom 2, Edition GRIDEQ et CRDT/2005, Québec, Canada 2005, P 192

[6]. SABOURIN, Eric : Concepts, stratégies, acteurs et spécificté du cas brésilien. In : Sabourin Eric et Teixeira Olivio Alberto (ed.), Planification du développement territorial au Brésil, Actes du Séminaire, 28-30 Septembre 1999, Campina Grande Brésil, Montpellier, France 2002. PP 9-11

متفاوض ومتعاقد حولها، فالمقاربة الترابية تشكل قطيعة مع النهج التقليدي للتخطيط المبني على النظرة العمودية والقطاعية، وترتكز على خمسة أركان[٧]:

- مشروع ترابي يقوم على تثمين الموارد المحلية ذات الخصوصية (مبدأ التفرد والتنافسية)؛
- مشروع مشترك بين الفاعلين (مبدأ الانخراط الجماعي في المشروع)؛
- مشروع يرتكز على مقاربة أفقية للتنمية (مبدأ الالتقائية، والترشيد، والفعالية)؛
- مشروع شمولي يقوم على تعبئة وتثمين مختلف الموارد المحلية (مبدأ التعبئة الشاملة)؛
- مشروع استراتيجي يندرج في الديمومة (مبدأ الاستشراف الترابي).

شكل ١. كيف يوضع مشروع التنمية الترابية

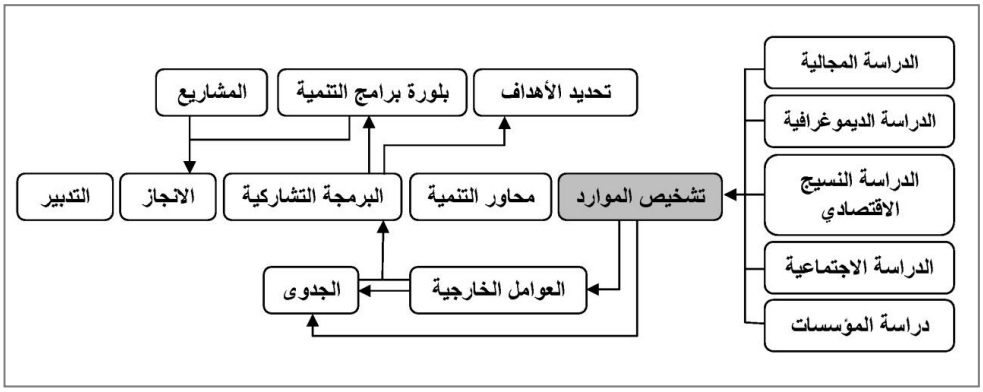

*** التنمية الترابية: السياق والمبادئ والمرتكزات**

تشكل المقاربة الترابية اليوم باراديغما مرجعيا لتصور وإنجاز برامج الاستثمار العمومي وإستراتيجيات الفاعلين العموميين. ولقد برزت هاته المقاربة في سياق "مجموعة من التطورات والتحولات التي شهدها الاقتصاد والمجتمع، كجواب على مجموعة من الإشكاليات والانشغالات التي تطرح على البلدان الرأسمالية والبلدان السائرة في طريق النمو"[٨]. ومن أهم هذه الانشغالات مسألة النمو الاقتصادي، وإعداد

[٧]. جنان، لحسن: المقاربة الترابية من خلال منهجية بناء الأنساق الإنتاجية المحلية، دورة تكوينية لفائدة طلبة الدكتوراه في الجغرافيا، تنظيم مختبر التراث والمجال والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله. فاس ٢٠١٤.

[8]. COURLET, Claude. FERGRUENE, Améjiane : Introduction : gouvernance et dynamique territoriales; Points de repère analytique en Gouvernement local et

التراب، وتدبير المجال في إطار العولمة، والضغط الاجتماعي، فضلا عن تعقد المشاكل المجالية والاجتماعية التي لم تقدم أجوبة ملائمة جديدة ومبتكرة لحاجيات التنمية، لأنها لا تعترف في غالب الأحيان بالمجالات المحلية كمجالات وجيهة لاحتضان سيرورات التنمية. في حين يذهب البعض إلى القول أن صعود المقاربة الترابية إلى الواجهة أتى في سياق إشكالات عديدة، منها التنافسية الترابية، والتنمية القروية، واللامركزية والحكامة المحلية، والتدبير المستدام للموارد الطبيعية والبيئة. وعموما، يمكن القول أن بروز المقاربة الترابية أتى في سياق اتسم بالخصوص بقصور المقاربة الوظيفية للتنمية، وغنى "التراب" وقصور "المحلي"، زيادة على صعود الفكر البيئي، وتفاقم إشكالات التدبير الإداري والسياسي.

- **قصور المقاربة الوظيفية للتنمية:** لقد أثبتت التجارب الميدانية قصور المقاربة الوظيفية للتنمية عن تحقيق التنمية المنشودة، فهي تتأسس على أطروحة وجود "يد خفية"، يعني قدرة السوق على تنسيق مصالح الفاعلين المحليين ولاسيما الاقتصاديين. وترتكز على مجموعة من المبادئ أهمها: منطق تخصص المجالات، والاندماج ما بين المجالات وداخل نفس المجال، وتخصص كل جزء من المجال في فرع أنشطة خاصة، ما يسمح بالوصول إلى دينامية التنمية بسرعة كبيرة. وهو ما أدى إلى ظهور ممارسات تنموية متناقضة ونتائج تخريبية على الوسط الطبيعي والعلاقات الاجتماعية، وبروز مجالات محايدة أكثر استقطابا وتمركزا، مقابل مجالات أكثر تهميشا وتصحرا. في حين نجد أن المقاربة الترابية تعتمد على وضع مشاريع الإعداد والتنمية في مجال محدد ممتلك وذكي من خلال تعبئة الفاعلين، وتستحضر جميع مكونات التراب وفق رؤية شمولية ومتكاملة تركز على الاندماج والإنصاف والتماسك والتضامن.

- **بروز العلوم المجالية:** أمام المشاكل والفوارق الاجتماعية والاقتصادية على صعيد البلد الواحد، برزت حركة فكرية ذات هوية قوية ومهيكلة منذ أربعين سنة، والتي تجلت في بروز علوم التراب حيث جسدت الالتقاء بين الالتزام الثلاثي (العلمي والسياسي والمؤسساتي)[٩].

- **غنى "التراب" وقصور "المحلي":** لقد استشعر الجغرافيون أهمية الحيز الترابي الذي غدا في أعقاب التحولات العميقة التي صاحبت التطور السياسي (تراجع الدولة

---

développement territorial : le cas des pays du sud. Actes du colloque international de Coustantine 26 et 27 Avril 2003, Université Pierre Mendies, Grenoble 2. L'harmattan, Paris, France 2003. P 11.

[9]. MASSICOTE, Guy : Les sciences du territoire au Québec : Brève histoire de la construction d'un savoir. Recherches Sociographiques, Vol 47, N° 3. Québec, Canada 2008. PP –XIII

الراعية)، والتغيير الاقتصادي (النيوليبرالية، العولمة)، والتحول الثقافي (ما بعد الحداثة)، براديغما مشتركا لجميع العلوم الاجتماعية[١٠]. يعتبر مصطلح الحيز الترابي غني ومتعدد الأبعاد، لذلك تم استبدال الحيز الترابي ب "المحلي" لأنه محصور في بعد صغير ووحيد[١١]. زيادة على أن التراب يتضمن البعد الهوياتي ولاسيما في وقت عولمة الاقتصاد، التواصل والتبادل الذي يحمل خطر تسوية المجتمعات وجعلها في نفس النموذج، سواء فيما يتعلق بتمثلاتها، أخلاقها، عقلياتها، طرق استهلاكها، وربما طريقتها في تنظيم المجال الجغرافي ونمذجة المشهد الطبيعي (..) وأماكن ضربها وسم لفقر ومهمشة، فهناك أماكن ضربها الفقر والتهميش، أماكن تفتقر إلى عدالة سوسيومجالية وتعاني من احتقان سوسيواقتصادي[١٢].

ـ صعود الفكر البيئي: يرجع بروز المقاربة الترابية في جانب كبير منها إلى صعود الفكر البيئي، وخصوصا في ظل النتائج الإيجابية المحصل عليها بفضل التقارير والدراسات المنجزة، ولاسيما من طرف نادي روما، والمؤسسة السويدية (Dag Hammarskjöld)، التي يُنسب لها الفضل في تأسيس مفهوم التنمية الإيكولوجية على يد الاقتصادي "Ignacy Sachs". وبعد ذلك تم صياغة مفهوم التنمية المستدامة في مقابل التنمية المدعومة والتنمية الإيكولوجية[١٣]. والذي يعني "التنمية التي تسعى إلى تلبية الحاجيات الراهنة للسكان دون تقويض إمكانية الأجيال المقبلة على تغطية حاجياتها بدورها"[١٤]. فالتنمية الترابية المستدامة تهدف إلى التوفيق بين التطورات الاقتصادية والتوازنات البيئية والمتطلبات الاجتماعية، مع التأكيد على ضرورة تبني تدبير وحكامة جيدة وواقعية تسهم في إرساء قواعد تنموية عادلة. لذا، فتحقيق وتجسيد

---

١٠. بلفقيه، محمد: الجغرافيا القول عنها والقول فيها، المقومات الإبستمولوجية، نشر وتوزيع دار نشر المعرفة، الطبعة الأولى. الرباط ٢٠٠٢، ص ٣٨٦

11. PECQUEUR, Bernard : Le développement territorial : une nouvelle approche des processus de développement pour les économies du Sud. In : Antheaume Benoît (ed.), Giraut F. (ed.) Le territoire est mort : vive les territoires! : une préfabrication au nom du développement. Paris, France 2005. P 298

12. Di MEO, Guy : Géographie sociale et territoires. Coll. fac. Géographie, Nathan, Paris, France 1998. P 201

13. ZUINDEAU, Bertrand, Développement durable et territoire, éd 1/2000. Économie Septentrion, Presses Universitaires du Septentrion, Villeneuve-d'Ascq, France 2000. P2

١٤. جنان لحسن: الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب. مجلة دفاتر جغرافية، العدد السادس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس ٢٠٠٩. ص ١

أهداف وركائز التنمية الترابية ذات البعد الكوني على مستوى مجال ترابي، قد يكون وطنيا أو جهويا أو محليا[١٥].

- **إشكالات التدبير الإداري والسياسي:** تبرز أهمية المقاربة الترابية للتنمية في سياق خاص يتسم بإرادة الدولة في التكامل والوحدة، في مقابل رغبة المجموعات الترابية ذات الخصائص الترابية والإثنية والخصوصيات السيوسيوثقافية، في التمتع بهامش من الاستقلالية في تدبير مجالاتها المحلية. لقد ارتبطت هذه المقاربة بالعلاقة مع مجموعة من المفاهيم منها اللامركزية السياسية والإدارية، والسياسات العمومية والحكامة الترابية. فكلما تجسد مشروع بناء الدولة المعاصرة ظهرت التنمية الترابية المرجوة من طرف المركز، وتظهر بتعبيرات متقدمة في مسلسل اللامركزية والجهوية. وتبرز الحاجة إلى مقاربة ترابية لتدبير الشأن العام على المستوى الجهوي والمحلي، بالنظر إلى إستراتيجية الدولة في محاربة الفوارق السوسيومجالية والتأخر الاقتصادي خصوصا في ظل إكراهات الإمكانات والموارد المتوفرة والأزمات الظرفية[١٦]. فالمقاربة الترابية تشكل إحدى القواعد الأساسية للحكامة الجيدة. لذلك فهي تفرض نفسها لثلاثة أسباب[١٧]:

- على اعتبار أن التراب يشكل المستوى الذي يمكن من تقدير وتقييم المبادلات بين المادة والمعلومة بين المجتمعات ومحيطها؛
- أن كل العناصر التي تبدو نظرية مجردة على المستوى المركزي مثل "البصمة الإيديولوجية"، والشراكة، والمسؤولية، والعلاقة بين الاجتماعي والاقتصادي، تصبح على المستوى المحلي أشياء محسوسة وملموسة وقابلة للحس؛
- أن التراب يشكل الوعاء الملائم لتحديد فلسفة عامة للحكامة قوتها في الحدود الخاصة بكل تقليد من التقاليد المجتمعية.

علاوة على ذلك، هناك مجموعة من المرتكزات التي تقوم عليه عليها هذه المقاربة بالشكل الذي يجعل الحيز الترابي مجالا وجيها للتنمية:

- **التراب كمجال للانتماء:** حيث تصبح التنمية الترابية كمنتج للهوية، على اعتبار أنها إحدى أهم محددات التراب، فهو عادة ما يعني مجالا يحمل اسما وله حدودا

---

[١٥]. ألفه حاج، علي. حزوي، محمد: تأهيل المجالات الحضرية وانعكاساته على التنمية الترابية. مجلة دراسات، العدد ١٢، إصدارات كلية الآداب والعوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير ٢٠٠٦. ص ١٤٦

[16]. EL MERGHADI, Mohamed : Etat et symbolique du développement territorial, En : La revanche des Territoires, GRER, Paris, France 1997. PP 157-158.

[١٧]. اليعكوبي، محمد: تأملات حول الديمقراطية المحلية بالمغرب. الطبعة ٢، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ٢٠٠٨. ص ١٥٣

ويتوفر على تاريخ أو ثقافة أو تراث يستعمله المنتسب إليه كمرجعية للكشف عن هويته أو تحديد انتمائه. فالتراب نتاج ممارسات وتمثلات، فهو يتضمن ذاكرة للتاريخ والتراث. وبالتالي، فهو مجال مُنتج، ومُتمثل، ومُعاش ومُدرك...

- **التراب كمجال موارد:** بمعنى وجود تملك لموارد ظاهرة وخفية، تقسم إلى موارد نوعية وخاصة، كما يمكن تصنيفها حسب أصلها هل هي موارد طبيعية (مورد مائي، مورد غابوي، مورد التربة، مورد معدني...)؛ أو هي نتيجة لسلوكات ثقافية ومهارات مجتمعية (هندسة معمارية حضرية وقروية، صناعة تقليدية، ثقافة شعبية، أشكال معينة لاستغلال المجال...)؛ أو تحويل لموارد طبيعية وجعلها موارد ترابية (صناعات فلاحية-غذائية، صناعات خشبية، مواد البناء...)؛ أو موارد تراثية (أثار، أسواق قروية أسبوعية، مواسم الأولياء والأضرحة...)[١٨]. وهذه الموارد المختلفة هي ما يمكنها أن تسهم في خلق دينامية تنموية بمجال ترابي معين[١٩]؛
- **التراب كبناء جماعي:** حيث يشترك في بناءه مختلف أفراد السكان، سواء كفاعلين عموميين أو خواص أو فعاليات مجتمع مدني. إلى جانب أن خاصية البناء الجماعي تعطيه معيار تنظيمي يشكل من تلك القوانين والهيكلة الإدارية والمؤسساتية التي تحكم وتنظم المجال. وغالبا ما تراعي في هذا التنظيم علاقات التراتبية والهيمنة أو التكامل أو التضامن[٢٠]؛
- **التراب كمجال استدامة واندماج:** بمعنى كمجال تطبيق مبادئ ومرتكزات التنمية المستدامة فضلا عن تحقيق الإنصاف والعدالة الترابية؛
- **التراب كمجال مشروع:** أي كمجال الأفعال التغيير والتدخل من لدن الفاعلين باختلاف مرجعياتهم ومصالحهم واستراتيجياتهم[٢١].

بالإضافة إلى هاته المرتكزات، هناك مجموعة من المبادئ التي تشكل قاعدة التنمية الترابية[٢٢]:

---

[١٨]. الخزان، بوشتى: تثمين الموارد الترابية والتنمية المحلية بفاس الكبرى، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي. عدد خاص حول التنمية الترابية بالمغرب : الرهانات، الاستراتيجيات والفاعلون. العدد ١٣، مطبعة النجاح الكبرى، الدار البيضاء ٢٠١١. ص ٦

[١٩]. ألفه حاج، علي. حزوي، محمد: المرجع نفسه (٢٠٠٦). ص ١٤٨

[٢٠]. المرجع نفسه. ص ١٤٩

[21]. LAZAREV, Grigori : Développement rural et territoire. Plan Bleu Bleu / CIHEAM. Bani. Paris, France 2008.
https://www.academia.edu/22943467/Teritoires_et_d%C3%A9veloppement_rural_en_M%C3%A9diterran%C3%A9e._Etude_pour_la_CMDD_CIHEAM_et_Plan_Bleu_2008

- **قائمة على الفاعلين:** الاعتراف بالتجانس الممكن بين مصالح الفاعلين ورؤاهم الخاصة حول الحيز الترابي؛
- **قائمة على حيز ترابي:** باعتبار هذا الأخير كوحدة مجالية -للتحليل الذي يتعين القيام به- التي تشكلت من خلال التفاعلات الاجتماعية والتاريخية بين الفاعلين داخل حدودها؛
- **ديناميكية:** فهم البيئة في تحولها أخذا بعين الاعتبار تعقدها الذي يؤدي إلى تعزيز النماذج الايجابية للتغير ويساهم في تقليص من تأثير العوامل السلبية المحتملة؛
- **نسقية:** قبول التعقد الذي يشتمل عليه الحيز الترابي والارتباطات بين داخل الحيز الترابي ومع الأحياز الأخرى؛
- **متعددة القطاعات:** إدماج الأبعاد البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، والثقافية في رؤى مختلف فاعلي الحيز الترابي؛
- **متعددة المستويات:** تأخذ بعين الاعتبار مختلف المستويات الترابية ومستويات التدخل المختلفة في نسق الحكامة؛
- **تشاركية وتفاوضية:** باعتبار الحيز الترابي كرهان للتفاوض من اجل تعزيز الحوار والثقة المتبادلة وزيادة قوة التفاوض؛
- **منفتحة:** الاعتراف بفائدة مختلف التخصصات، الطرق والأدوات؛ اختيار المناطق ذات الأولوية للتدخل والمشاكل؛ تحديد المشاريع الترابية المتواضعة (عناصر: الهدف، بعض النتائج، المؤشرات).

من خلال هذه المبادئ، يظهر أن التنمية الترابية هي رؤية نسقية للحيز الترابي، متعددة الأبعاد والمستويات وشمولية ولا تتم بدون وجود فاعلين متوافقين في نظرتهم للحيز الترابي.

١- * مساهمات نظرية في التنمية الترابية

تتعدد المساهمات النظرية من أجل تأصيل وبناء مفهوم التنمية الترابية، ويمكن الحديث عن ثلاث مساهمات متباينة، من حيث استعمالها لمقاربات ومشارب علمية مختلفة، مع الاتفاق على مركزية المفهوم، وهي لثلاثة باحثين من تخصصات متنوعة وبلدان مختلفة[٢٣]:

- برنارد بيكور: اقتصادي فرنسي؛

---

[22]. FAO (2012) : Développement Territorial Participatif et Négocie (DTPN), Document de Division des Terres et des Eaux. (www.fao.org/3/a-md963f.pdf), p8

[23]. LEVESQUE, Benoit : Les bases théoriques et méthodologiques de l'approche du développement territorial durable : convergences et apports spécifique. www.nmd.ufsc.br/.../Levesque_commentaires_Les_bases_theoriques_et_methodologiques.pdf

- جون برونو: جغرافي من كندا؛
- ريكاردو ابراموفي: سوسيولوجي من البرازيل.

لقد حاول هؤلاء الباحثون في مقارباتهم تبيان الأسس النظرية والمنهجية للتنمية الترابية مثيرين لعدد من التساؤلات، وهم يتفقون على أن التنمية الترابية تمثل خطابا أكاديميا اجتماعيا يتعدى المقاربات المتعلقة بالتنمية الجهوية والمحلية، ويحيلون على وقائع سوسيوترابية، خصوصا الروابط بين الاقتصاد والحيز الترابي.

- **مقاربة برنارد بيكور (Bernard PECQUEUR)**

إن تناول برنارد بيكور للتنمية الترابية ينطلق من كونها "سيرورة جديدة للتنمية" وتتبع أهميتها من أسئلة المحلي كاللامركزية الإدارية والسياسية، وخصوصا بالنسبة للدول الإفريقية الفرنكفونية. وحاول بيكور تأسيس قاعدة للانطلاق في معالجة مقاربة التنمية الترابية انطلاقا من:

- السياق الفرنسي، السنوات الأولى لأزمة السبعينات وبروز مبادرات تفاعل ظواهر الهجرة القروية، وخسائر الأنشطة الاقتصادية في ظل امتداد موجة العولمة؛
- وجود دينامية للمجالات المنشأة من طرف الفاعلين، مستشهدا بالاقتصاديين الإيطاليين ودورهم في اكتشاف أشكال ترابية للإنتاج؛
- الاستشرافات الجديدة للتنمية الترابية التي تتأسس على بعض الفرضيات التي يدافع عليها المفكرون المعاصرون للتنمية.

ترتيبا على ذلك، أسس بيكور تصوره لنموذج التنمية الترابية انطلاقا من نسق حيز ترابي مبني. وتستند على مبدأ التخصص، أي إنتاج مرتبط بالخصائص الثقافية، وبطرق التنظيم. فالتنمية الترابية حسب بيكور هي: "سيرورة تعبئة الفاعلين من أجل إنشاء إستراتيجية للتكيف مع العوائق الخارجية على أساس التحديد الجماعي للثقافة والتراب".

- **مقاربة جون برونو (Jean BRUNO)**

تنطلق مقاربة جون برونو للتنمية الترابية انطلاقا من كونها خطابا وعلما اجتماعيا. تتطرق إلى مفهوم الجهة كبناء اجتماعي، وإحدى العلامات الأولى لهذا البناء تضع في العمل دينامية الفاعلين الاجتماعيين على المجال، هذا العمل يفرض أن وجود التراب يكون محدودا، بعد تحديده، يستخدم كمرجع قوي في تكوين الهوية الفردية والجماعية بوضعها كأحد الأركان البنيوية لهاته الهويات الأخرى (المرجعيات الأسرية والمهنية). فالتاريخ يظهر أن هذه البصمة الترابية، إذا كان متأثرا بقراءة الوقائع المادية الحية، وتنتج أيضا عن تطوع الجماعات الإنسانية أو ما يسمى اليوم بـ

"المشروع الترابي"، فالتراب هو مجموعة كيانات سوسيومجالية بالارتباط مع الأنشطة البشرية على مجال، وتعكس بالتالي منهجية بناء سياسي.

- **مقاربة ريكاردو ابراموفاي (Ricardo ABRAMOVAY)**

يشترك ريكاردو ابراموفاي مع جون برونو بالتركيز على الأسس النظرية، و الانطلاق من مفهوم اقتصاد القرب. إلا أن مقاربة ابراموفاي للتنمية الترابية تختلف عن برنارد بيكور و جون برونو في مجموعة من المستويات، منها:

- مقاربته للتنمية الترابية انطلاقا من الكيفية التي يستعملها المجتمع لاستغلال موارده ضمن نسق إنتاجي معين؛
- تركيزه على الأوساط القروية، فريكاردو ابراموفاي يعرف التراب القروي انطلاقا من قطاع واحد هو الفلاحة. وذلك على أساس وجود فاعل واحد (الفلاحين). ويعتمد في التحليل على الأبعاد المؤسساتية، السياسية والثقافية للأسواق والتنمية الترابية من منظور وجهة نظر تنظيمية ووظيفية؛
- استلهامه للمقاربات السوسيولوجية، وخصوصا مقاربة نيل فلنشتين (Neil FLINGSTEIN) ومقاربة بيير بورديو (Pierre BOURDIEU)، ليقترح تفاعلا متميزا بين مفاهيم الحقل والرمز وعلاقات القوة.

التنمية الترابية بالمغرب: مسار البحث عن النموذج التنموي

يعيش المغرب منذ سنوات مخاضا تنمويا كبيرا، فهو يبحث عن أنسب الصيغ لمسايرة التحولات والظروف المحيطة بالعولمة والانفتاح، في مواجهة تحديات إشكالات الديمقراطية والتنمية، والتربية والتكوين، ووحدة الكيان، والتوزيع العادل للثروات، وبناء الدولة العصرية، والثقافة واللغة، وغيرها من القضايا الحساسة المطروحة ذات البعد الوطني والإقليمي والدولي الدقيق بمستجداته وإكراهاته.

ومن أهم هذه القضايا، هنالك معضلة التنمية التي تشكل هاجسا للسلطة السياسية، فضلا عن كونها مطلبا شعبيا تجسدت من خلال موجات الاحتجاج ضد الفقر، والإقصاء والتهميش، سواء بالوسط القروي أو الحضري. لا يمكن فهم الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمغرب إلا انطلاقا من التحولات التي عرفها منذ الاستقلال، حيث عملت الدولة على التصدي للتركة الاستعمارية التي قسمت مجال المغرب بين مجال نافع ومجال غير نافع، الأمر الذي أفرز تمايزات مجالية وتفاوتات سوسيواقتصادية (تقرير الخمسينية)، وجربت إستراتيجية تنموية انتهت إلى تطبيق مقاييس برنامج التقويم الهيكلي (١٩٨٣-١٩٩٣)، والذي نتجت عنه أثار سلبية على المستوى الاجتماعي. هكذا، وجدت السلطات العمومية نفسها مرغمة على اتخاذ

مجموعة من الإجراءات على المستويين المؤسساتي والاقتصادي، والموجهة أساسا نحو تقويم الاختلالات ومعالجة العجز الاجتماعي المتراكم[٢٤].

إلا أن الإجراءات المتخذة لتدبير مجموعة من الإشكاليات الترابية تتم وفق مقاربة تنزيلية، أي مقاربة مركزية. وهو ما أدى إلى نتائج عكسية، فبدل حل هذه المشاكل، تفاقمت أكثر نتيجة ضعف فعالية السياسات المتبعة. ففي سبعينات القرن الماضي، ستنكب الدولة على تنفيذ سياسة اللاتمركز واللاتركيز رغم الاكراهات والعوائق[٢٥] التي ميزت هذه السياسة، فهي تتوخى ترسيخ تنمية محلية بغية الحد من الفوارق الترابية. وقد كان المجال القروي، المجال الخصب لتطبيق للإجراءات الأولى في ميدان التنمية المحلية للحد من ظواهر الجفاف والبطالة بالمغرب، حيث موازاة مع ذلك برزت جيوب الفقر بهوامش المدن الكبرى نتيجة تسارع ظواهر النمو الديمغرافي والهجرة القروية. لذلك تم إطلاق مجموعة من البرامج المخصصة للساكنة القروية.

ومنذ ذلك الوقت، أصبح الإعداد المجالي والتنمية الترابية من الانشغالات الكبرى للسلطات العمومية. وفي هذا الصدد، اتخذ المغرب مجموعة من الإجراءات لتقويم الاختلالات المجالية والسوسيو اقتصادية والتي تمثلت من خلال مجموعة من الإجراءات، تتوخى تقليص بعض الخدمات العمومية وتفويتها من خلال عقود التفويض مع الخواص في مجالات توزيع الماء والكهرباء والتطهير، والنقل العمومي. زيادة على تبني مقاربة الوكالة أو إدارة المهمة، والتي تجسدت في إنشاء عدة وكالات حكومية تنموية، تتمتع باستقلالية كبيرة في تنفيذ المشاريع التنموية علاوة على خلق مراكز جهوية للاستثمار مع تسهيل المساطر الإدارية للمستثمرين الوطنيين والأجانب. لهذه الأسباب ارتأت الدولة نقل سلطة مسؤوليات تنفيذ السياسة العامة للحكومة والولاة والعمال -باعتبارهم ممثلين للدولة على المستوى الترابي- لتطبيقها على المستوى الجهوي والمحلي. بالرغم من هذه الإجراءات، اعترضت عملية التنمية المحلية ميدانيا صعوبات تطبيقية، والمرتبطة أساسا بقصور وعجز مؤسساتي،

---

[24]. EL KADIRI, Nacer : Genèse et développement de l'approche territoriale au Maroc. en « Eléments d'analyse sur le développement territorial : Aspects théoriques et empiriques. Lapèze. J, El Kadiri .N, Lamrani N (Dir.). Economie critique, l'harmattan. Paris, France 2007. P15

[٢٥]. الشاهدي الوزاني، الحسن: الجهة أداة لتطوير ودعم اللامركزية. في " المسألة الجهوية بالمغرب: دراسات ووثائق مختارة"، سلسلة مواضيع الساعة، رقم ٥٢، منشورات المجلة المغربية الإدارة المحلية والتنمية، الرباط ٢٠٠٥. ص٢٩

وبخصاص واضح للموارد البشرية والمادية على المستوى المحلي وخصوصا في العالم القروي[٢٦].

إن سياسة العهد الجديد في المغرب تطمح إلى بلورة رؤية جديدة للتنمية، تجسدت في التصالح مع الماضي (هيئة الإنصاف والمصالحة) وتكريس المفهوم الجديد للسلطة لتجاوز أخطاء الماضي و بناء دولة الحق والقانون، والمؤسسات وترسيخ الديمقراطية وتفعيل لجان ملكية، أهمها اللجنة الاستشارية التي ستتكلف ببلورة مشروع الجهوية الموسعة. وقد سبق ذلك تشخيص لوضعية التنمية البشرية، متمثل في تفعيل تقرير "٥٠ سنة من التنمية البشرية بالمغرب، وآفاق سنة ٢٠٢٥" الذي هو ثمرة عمل جماعي أنجزته شبكة من الباحثين والخبراء الوطنيين غداة الخطاب الملكي ل ٢٠ غشت ٢٠٠٣، الذي دعا إلى القيام بمجهودات للتقويم الاسترجاعي لهذه الحقبة (٥٠ سنة من الاستقلال)، والى بلورة رؤية مستقبلية واعدة وذات قدرة تعبوية حول آفاق التنمية البشرية بالمغرب[٢٧].

وبالرغم من كون هذا التقرير قد تكلفت بصياغته مجموعة من الأسماء الوازنة من الكفاءات والخبرات كل في ميدان اختصاصها أو اهتمامها. إلا انه لم يسلم من الانتقادات حيث اعتبره البعض تقريرا لا يرقى إلى المستوى المطلوب سواء في المفاهيم، الرؤى والتصورات، وأدوات ومناهج الاشتغال، بيد أنه في منهجه كما في أدوات اشتغاله كان أقرب إلى الرصد والتقييم والحوصلة منه إلى مستوى التقارير الدولية[٢٨].

ومن أجل أجرأة رؤية ترابية للمبادرات التنموية، تم إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ١٨ ماي ٢٠٠٥. وتلك المبادرة في العمق هي عبارة عن "سياسة عمومية مندمجة" ذات صلة وثيقة بسياسة إعداد التراب الوطني، إذ اتخذت من مجالية السياسة العمومية محورا لها بالمجال القروي والحضري، بغية تشخيص جيوب الفقر بمحددات واضحة كالهشاشة و التهميش والإقصاء.

وترتيبا على ذلك، فالمغرب صار مطالبا بالبحث عن رؤية جديدة لتدبير الإشكالات الترابية ليس داخليا وحسب، وإنما كذلك إكراهات وتحديات العولمة، والتي تجلت بشكل واضح في الآثار السلبية الناتجة عن الانفتاح على العالم (اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر مع الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا وبعض

---

[26]. EL KADIRI Nacer : (2007), op.cit, P 15

[٢٧]. المغرب الممكن: تقرير الخمسينية. الطبعة الأولى، اللجنة المديرية، الدار البيضاء. ص ٣و٧. راجع نص التقرير العام الموجود بشبكة الانترنيت على الموقع: www.rdh50.ma

[٢٨]. اليحياوي، يحيى: عن التنمية البشرية في المغرب: أزمة المفهوم، تأزم الرؤية. مجلة وجهة نظر، العدد ٢٩ ، مطبعة النجاح. الرباط. ص ٢٨

البلدان العربية)، وخصوصا على الأنشطة التقليدية في المجال الصناعي وكذلك على الإنتاج الفلاحي. زيادة على الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية.

لذا، كان العودة إلى المحلي هو الأصوب، والرهان على الجماعات الترابية باعتبارها أنها تدبر المجال الجهوي والمجالات الحضرية والقروية بالنظر إلى عمق الإختلالات التي تعرفها هذه المجالات. فالمجالات القروية تعاني من ضعف مستوى التنمية البشرية، واستمرار الفوارق السوسيواقتصادية، والتهميش، والجفاف، والفقر، والبطالة، والهشاشة، والهجرة القروية، وتراجع الأراضي ذات الإنتاجية الفلاحية بسبب التوسع العمراني[٢٩]. أما المجالات الحضرية فهي كذلك تعيش في إشكاليات جمة بدءا مما تفرزه من مسلسلات للإقصاء والفقر والتهميش وغياب الأمل في المستقبل، وهي كلها أمور تغذي العنف وتهدد أسس التماسك والتعايش الاجتماعيين. مرورا بمظاهر التلوث، النقص في عدد المساكن، والبنيات التحتية، والاختناق في حركة السير، والعطالة، والعزلة، والتوتر، والجرائم، والمخدرات، وانعدام الأمن[٣٠]... وصولا إلى إشكالية تدبير المجال الحضري، مما أفرز نسقا حضريا غير منسجم، الناتج عن تسارع مسلسل الهجرة القروية وتعدد المؤسسات والفاعلين داخل المجال الترابي للمدينة. وما يعمق الأزمة الحضرية أكثر، صعوبة التحكم في كل هذه المشاكل بسبب السرعة التي تنمو بها المدن المغربية[٣١]. ولمقاربة الإختلالات والمشاكل المطروحة في المجالات الحضرية القروية، تم صياغة وأجرأة العديد من البرامج الحكومية، غير أنها لم تحقق الأهداف المنشودة بفعالية، بسبب قوة التمركز وغياب الانسجام بين الفاعلين من جماعات ترابية، وقطاع خاص، ومجتمع مدني.

*** التنمية الترابية بمنطقة الغرب**

تقع منطقة الغرب في الشمال الغربي للمغرب، وهي تشكل جزءا من جهة الرباط سلا القنيطرة بموجب التقسيم الجهوي الجديد للمغرب لسنة ٢٠١٥. وحسب هذا التقسيم، فإن منطقة الغرب تمتد على مساحة ٧٩٠٠ كلم٢ بما يقارب ١,٠٨ % من المساحة الإجمالية للبلاد، وهي تضم عشر جماعات حضرية و٥٣ جماعة قروية موزعة بين ثلاث أقاليم هي القنيطرة، وسيدي سليمان، وسيدي قاسم.

---

[٢٩]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: تنمية العالم القروي: التحديات والأفاق. تقرير/إحالة رقم ٢٩، الرباط ٢٠١٧. ص ١١

[٣٠]. خلوق، جمال: التدبير الترابي بالمغرب. الطبعة الأولى، طوب بريس. الرباط ٢٠٠٩، ص ٣٧.

[٣١]. فجال، علي: النمو الحضري بمركز المنزل: مظاهره ونتائجه. في: التنمية المحلية وتهيئة المجال بالمغرب: صفرو ومنطقتها، الطبعة الأولى، منشورات الجواهر، فاس ١٩٨٩. ص ١٣٢

ولقد شكلت منطقة الغرب، خاصة منذ أواخر سنوات الستينات، حقلا لتطبيق سياسة للتنمية قوامها توسيع نطاق الري وتحديث الاقتصاد القروي. ولقد مكنت هذه السياسة من تحقيق مكتسبات أكيدة، لعل أهمها : تدعيم الأمن الغذائي، تطوير المنتوجات التصديرية، تنمية الصناعات الغذائية والرفع من مداخيل الفلاحين الذين استطاعوا الانخراط في هذا المسلسل. ومقابل هذا، أفرزت المقاربة القطاعية الاقتصادوية مجموعة من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، فمنذ مطلع سنوات الثمانينات، تغيرت الشروط المحيطة بالتنمية في الجهة (التقويم الهيكلي، أدوار جديدة للدولة، الجهة جماعة محلية، انضمام المغرب للمنظمة العالمية للتجارة)، وفرضت هذه التغيرات نهج نمط جديد من التنمية يتخذ من المستوى المحلي والجهوي إطارا له ويعتمد على مشاركة الفاعلين ويهدف إلى استغلال الموارد المحلية بكيفية متآزرة، مع مراعاة متطلبات التنمية المستدامة. وهذا النمط هو التنمية الترابية.

شكل ٢. خريطة التقسيم الإداري لمنطقة الغرب

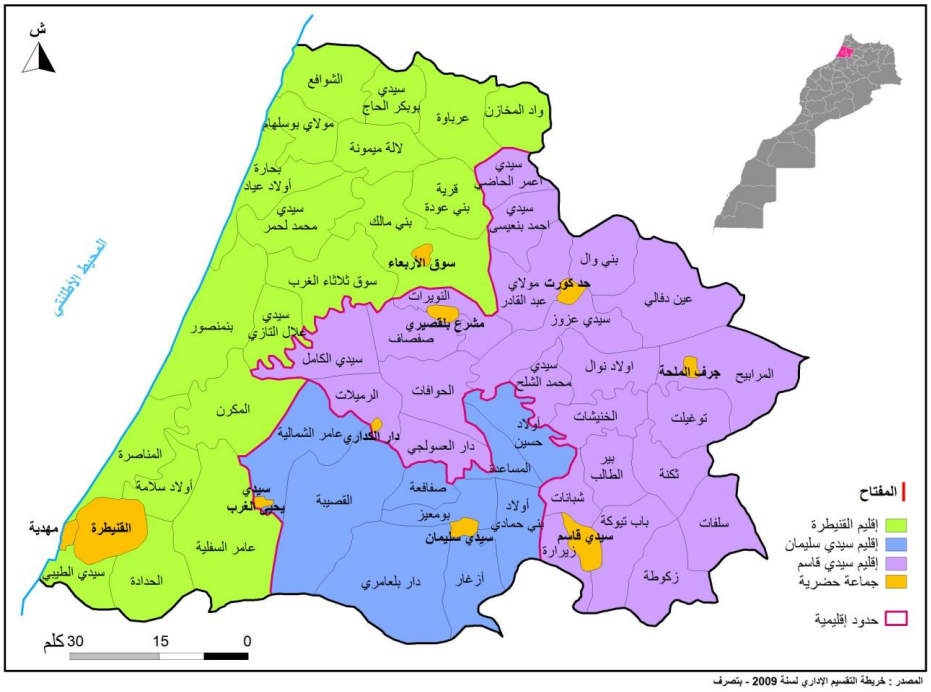

المصدر : خريطة التقسيم الإداري لسنة 2009 - بتصرف

من هذا المنطلق، يشكل مشروع التنمية الترابية لمنطقة الغرب رؤية استشرافية لما يمكن أن يكون عليه المجال في أفق زمني معين. حيث ينبني هذا المشروع على

أربعة ركائز يتعين أن يمكن التشخيص الترابي من تحديدها، وهي: الرؤية المشتركة للمستقبل الممكن؛ والرغبة الجماعية في تحقيق هذا المستقبل؛ ونسق القيم المشتركة بين الفاعلين وسائر المواطنين؛ ثم مجموعة من محاور التنمية الاستراتيجية تهيكل العمل في المدى المتوسط. وتترجم هذه المحاور إلى أهداف وبرامج عمل مصحوبة بالوسائل المالية الضرورية لإنجازها.

*** الأهداف والمنهجية**

في مرحلة أولى، سعت الدراسة إلى تحقيق أربعة أهداف، تمثلت في:

- وضع تشخيص لواقع حال المجال الجهوي، يركز على إبراز مقومات الشخصية الجهوية؛ المسار التنموي الذي عرفته؛ مكانة الجهة في النسق المجالي الوطني؛ الفاعلون المؤسساتيون؛
- تحديد مجالات فرعية منسجمة من منظور الخصائص الطبيعية، والمعطيات الديموغرافية، ونظام الإنتاج والمشهد الجغرافي؛
- من ضمن هذه المجالات الفرعية، تنتقي مجموعة البحث مجالا بكل إقليم، قابلا لأن يتخذ كإطار مناسب للتنمية الترابية، وإرفاقه بالمشروع الذي تراه مناسبا لإطلاق دينامية التنمية الترابية؛
- عرض المقترح على لجنة القيادة من أجل المصادقة، أو اعتماد مجال ومشروع آخرين يعتبره أعضاء اللجنة أكثر ملاءمة وقابلية لتعبئة الفاعلين ولإطلاق دينامية التنمية الترابية.

وفي مرحلة ثانية من الدراسة، انجز التشخيص الترابي، بالمعنى المتعارف عليه (تشخيص تشاركي). ارتكز على ثلاثة جوانب مهمة من منظور التنمية:

- رصد موارد التنمية المتاحة، وتحديد الإكراهات والاختلالات والمخاطر؛
- معرفة الرهانات التي توجه منطق وعمل الفاعلين؛
- بلورة المشروع الموحد، وهو مشروع محكوم بالقدرة على تحريك دينامية التنمية، ويخدم مصالح الفاعلين، إن بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

وبخصوص المنهجية المعتمدة، تم الارتكاز على مجموعة من المعايير في تحديد المجالات المنسجمة:

- معايير طبيعية: التضاريس، الجيلوجيا، المناخ والموارد المائية، الغطاء النباتي...؛
- مؤشرات ديمغرافية (الدينامية الديموغرافية، خاصة)؛
- المعيار الإثني؛
- أنظمة الإنتاج؛
- المشهد الجغرافي.

شكل ٣. الخريطة الاثنية لمنطقة الغرب

المصدر : خريطة التقسيم الإداري لسنة 2009 - بتصرف / العمل الميداني

كما تم الانطلاق من أربعة اعتبارات في انتقاء مجالات المشاريع، وهي:

- الرهانات التي يتعين التحكم فيها، على مستوى الوحدات المجالية التي وقع عليها الاختيار؛
- مدى استعجالية معالجة المشاكل التي تطرحها هذه المجالات؛
- الموارد التنموية التي يتعين تعبئتها في إطار مشروع التنمية الترابية؛
- الإمكانيات المتاحة لتعبئة الفاعلين وضمان تلاقي أهدافهم في المشروع المقترح.

استعملت المعايير الطبيعية بهدف التحديد المجالي للوحدات الفرعية للمجال الجهوي، وكذا من خلفية التمايز القائم بينها على مستوى الموارد الطبيعية. أما المعايير الديمغرافية، فانحصرت في رصد اختلاف وتيرة النمو الديموغرافي على مستوى الجماعات، علما أن هنالك ترابط قوي بين الدينامية الديمغرافية وحيوية الاقتصاد المحلي. ولقد تم اللجوء إلى استعمال المعيار الإثني لأنه مفيد جدا، نظرا

لأهمية البعد الإثني بالنسبة لمنطق ومنهج التنمية الترابية، وخاصة ما يعني هذا البعد من قيم التعاون والتضامن والمعارف المحلية، التي تشكل امتيازا مقارنا بالنسبة لتنافسية المجالات، وتسهل المشاركة في بلورة المشاريع والتعبئة من أجل إنجازها. ثم لأنه كثيرا ما يواكب اختلاف المجموعات الإثنية اختلاف على مستوى الأوضاع القانونية للأرض وأنظمة الإنتاج. كما اعتمدت أنظمة الإنتاج كمعيار للتحديد بهدف معرفة تمايز الأسس الاقتصادية بين الوحدات المجالية، ورصد عوامل الركود أو آليات الدينامية التي تخترق بعض المجالات. وأخيرا، فإن كل هذه المعايير تنعكس على بنية المجال والمشهد الجغرافي.

شكل ٤. خلاصة تشخيص المجالات المنسجمة

المجالات المنسجمة	أنظمة الإنتاج	الإكراهات والمخاطر	موارد التنمية
منطقة المناصرة	زراعة الخضروات؛ استغلال المقالع الرملية	تلوث المياه وتدمير الشاطئ	فلاحة بيولوجية؛ سياحة الاستحمام
منطقة عرباوة	زراعة الحبوب والرعي المكمل	إكراهات الزراعة البورية	دوائر الاستثمار في البور والسياحة القروية
الغرب الغابوي	استغلال الغابة، رعي وتربية النحل	الاستغلال الغابوي الجائر	تربية النحل؛ صناعة الخشب والسياحة الإيكلوجية
منطقة أولاد يحيى	الزراعة البعلية والمسقية	البنيات العقارية؛ إكراهات السوق؛ الإكراهات البئية	تكثيف الزراعة وتربية الماشية، بالارتكاز على قطاعات واعدة
منطقة سوق الأربعاء	الزراعة البعلية والمسقية		
منطقة مختار	الزراعة المسقية		
منطقة بني مالك	زراعة الحبوب والرعي المكمل	البنيات العقارية؛ إكراهات السوق؛ الإكراهات البيئية	دوائر الاستثمار في البور والسياحة القروية
منطقة الشراردة	زراعة الحبوب والرعي المكمل	الإكراهات البيئية	دوائر الاستثمار في البور السياحة القروية
منطقة مولاي بوسلهام	زراعة الخضر	استهلاك المجال الفلاحي؛ الإكراهات البيئية؛ إشكالية ترشيد توسع المجال الحضري.	الزراعة البيولوجية؛ الصناعة الغذائية؛ سياحة الاستحمام
القنيطرة الكبرى	عاصمة جهوية واقتصاد الضواحي	البنيات العقارية؛ إكراهات السوق؛ الإكراهات البيئية	الصناعة الغذائية؛ السياحة الشاطئية؛ الصيد البحري؛ المشروع الحضري

شكل ٥. خريطة المجالات المنسجمة بمنطقة الغرب

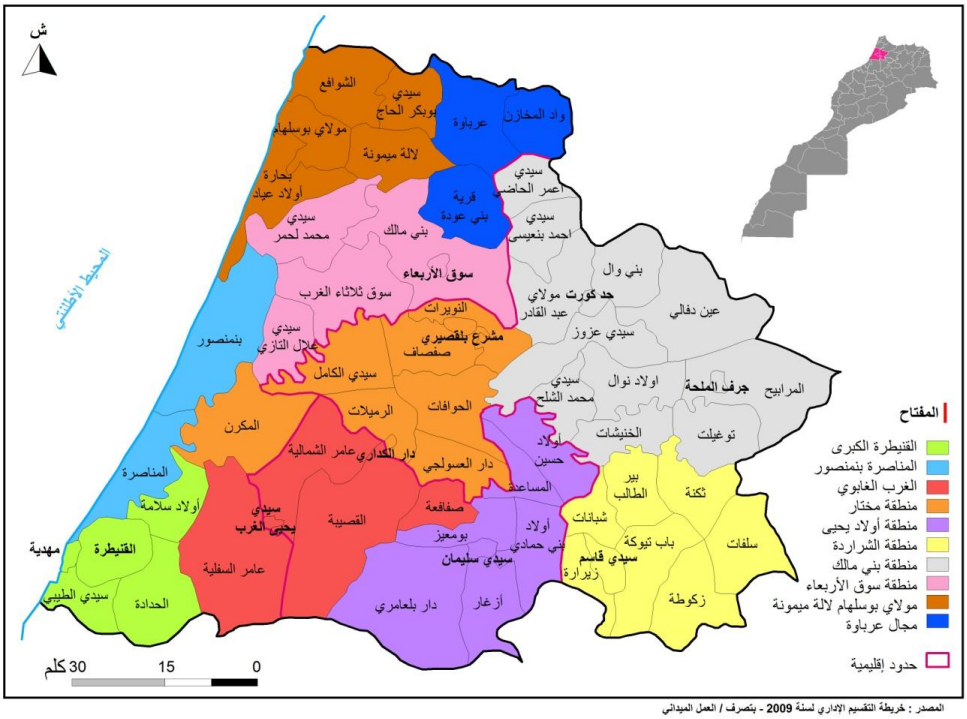

المصدر : خريطة التقسيم الإداري لسنة 2009 - بتصرف / العمل الميداني

النتائج الرئيسية

أبرز تشخيص واقع الحال على مستوى الجهة النتائج التالية:

- تعتبر جهة الغرب من أغنى مناطق البلاد، من حيث الموارد الطبيعية؛
- يؤهلها موقعها الجغرافي لأن تصبح قطبا قويا للتنمية وعلى مستوى هيكلة المجال الوطني؛
- غير أن المعطيات الاقتصادية والاجتماعية تبين نقصا جليا في تثمين الموارد المتاحة، مما يحول دون تبوئها المكانة التي تتيحها مواردها في المجال الوطني.

ومرد هذا إلى عوامل عدة:

- نقص في استغلال الإمكانات الفلاحية، بفعل التأخر الحاصل في إقامة التجهيزات الهيدرفلاحية، ومشكل تدبير الموارد المائية، وإكراهات البنيات العقارية، والتفاوت الحاصل في تحديث الاقتصاد القروي، بين المكونات التقليدية والمكونات العصرية

للاقتصاد الفلاحي. ومع هذا، فالجهة تحتل موقعا مهيمنا في العديد من المنتوجات الفلاحية.

- عدم تفعيل الشبكة الحضرية الجهوية في تحفيز التنمية في محيطها القروي، لأن الأغلبية الساحقة من مدن الجهة لا تتوفر على قاعدة اقتصادية تعطيها القدرة على نشر التنمية في محيطها المحلي؛
- وجود مخاطر بيئية جدية تتهدد الموارد المائية والتربة والغابة ومحيط العيش.
- ومن هنا، التأخر الحاصل بالجهة على مستوى التنمية الاقتصادية والبشرية.
- وهذا التأخر يفرض نهج نمط جديد من التنمية يتخذ من المجال المحلي إطارا له، ومن تعبئة ومشاركة الفاعلين وسيلة لا مناص منها.

شكل ٦. الثقل الديمغرافي ونظام اشتغال مجال منطقة الغرب

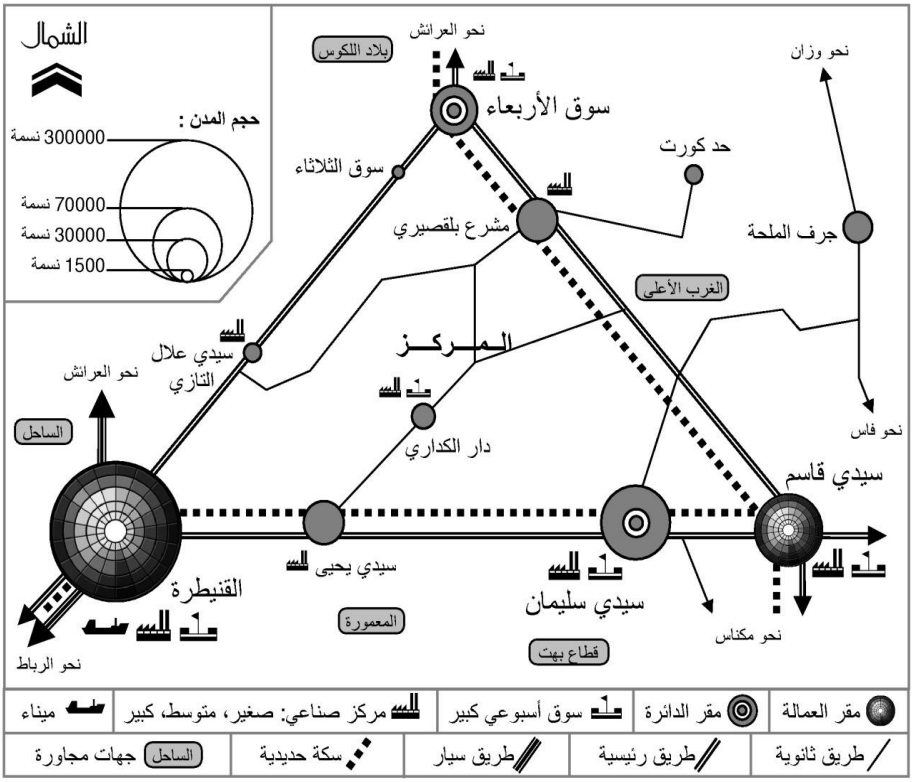

هكذا، ترتبط بنهج التنمية الترابية بجهة الغرب الشراردة بني احسن أربع رهانات:

- بعث دينامية التنمية في المجالات القروية، بالتعبئة المتآزرة لكافة مواردها؛
- إعداد هذه المجالات لمواجهة الانعكاسات المحتملة لتحرير السوق الفلاحية، بتنويع قاعدتها الاقتصادية وبالتركيز على تثمين مواردها التنافسية؛
- رهان التشغيل والتنمية البشرية؛
- إيقاف نزوعات التدهور التي بدأت تخترق هذه المجالات (تدهور الموارد الطبيعية والهجرة)؛
- الاستعداد للاستفادة من التمويل العمومي المرتقب في إطار عقود البرامج بين الدولة والمجالس الجهوية.

فتحقيق التنمية الترابية المنشودة رهينة بتكاثف وتوافق جهود جميع الفاعلين (المعينين، المنتخبين، المؤسساتيين، القطاع الخاص، فعاليات المجتمع المدني..) وبالارتكاز على اللامركزية والديمقراطية، والقرب والمواطنة، وهو ما يمكن إجماله في البعد المحلي للتنمية، مما يمكن من جعل المحلي إطارا مجاليا يعيشه المواطنون ويقربهم من صنع القرار رفعا من جودة حياتهم[٣٢]. وهذا ما يؤكد أهمية الديناميات المحلية للتنمية، وأن الدولة "لم تعد تلعب دور الوصاية بل أصبحت شريكا في العملية التنموية"[٣٣].

وتعتبر الجماعات الترابية أهم فاعل على المستوى المحلي، بصفتها المسؤول الأول عن تدبير الشؤون المحلية بعلاقة مباشرة مع ظروف عيش الساكنة. وباعتبار أن المجلس الجماعي ممثلا للسكان، فعليه أن يدبر الحيز الترابي برؤية إستراتيجية ترسم مستقبل الجماعة وتحدد أولوياتها، بتعاون وشراكة مع جميع الفاعليين المتدخلين في هذا الحيز الترابي، وذلك من خلال تعبئة وتنسيق موارده وطاقاته، ليكون بذلك نتاج جهود ساكنته بوضعها في مشروع للتنمية يدمج مكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتجعل منه مجال تضامن نشيط[٣٤].

هكذا، يجب أن يرتكز تدبير الجماعة الترابية للمجال المحلي على مقاربة ترابية، بمعنى بناء وبلورة تصور ومسعى للتنمية، قائم على أساس مشروع استراتيجي، شمولي، مشترك بين الفاعلين، يروم تعبئة وتثمين الموارد المحلية ذات الخصوصية،

---

[٣٢]. بلفقيه، محمد: (٢٠٠٢)، المرجع نفسه. ص ٤٠٤

[33]. GOUTTEBEL. Jean –Yves : Stratégies de développement territorial, édition Economica. Paris, France 2007. P 92

[34]. ROCA, Jean Pierre : Le Développement Local et Associations : Gouvernance et Subsidiarité. En : Les acteurs de développement durable en Algérie : Comparaison Méditerranéenne. Actes de Colloque, 12,13,14 mai. Oran, Algérie 2003. P 23

الظاهرة والكامنة[٣٥]. وهذا لن يتأتى إلا بعد تمتع المؤسسة الجماعية بهامش كبير من الاستقلالية في تدبير مجالاتها المحلية. بمعنى، أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية الترابية المستدامة والمندمجة والمنصفة إلا من خلال التمفصل بين إرادة الدولة المركزية، ورغبة المحلي في بلورة سياسته الترابية في ظل استقلالية في اتخاذ القرار.

لذا، تم إلزام الجماعات الترابية على بلورة استراتيجيات تنموية، والمتمثلة إجرائيا في المخطط الجماعي للتنمية. وتم إطلاق هذا التوجه مع الإتفاقية الإطار المبرمة بمدينة بني ملال في ٢٢ شتنبر ٢٠٠٦ بين وكالة التنمية الاجتماعية واللجنة الوطنية للتنمية البشرية، والمديرية الجهوية للجماعات المحلية، من أجل خلق صندوق التنمية المحلية (FDL). وشكل برنامج دعم التنمية الإستراتيجية والترابية (PADEST) الجانب الإجرائي والتنزيل العملي لتلك الاتفاقية.

ويرتكز برنامج دعم التنمية الإستراتيجية والترابية على ثلاث محاور أساسية: التخطيط الترابي، والتكوين وتقوية القدرات، ودعم المشاريع التنموية. وحددت النتائج الكبرى المنتظرة من هذا البرنامج على مستوى الأقاليم فيما يلي :

- إنجاز تشخيصات ذات بعد استراتيجي (بحسب عدد جماعات الإقليم)؛
- إعداد المخططات الجماعية للتنمية؛
- خلق وتطوير قاعدة للمعلومات: برنامج معلوماتي جماعي (SIC) ونظام معلوماتي جغرافي (SIG) يمكن من تجميع ودراسة وتحليل المعلومات المجمعة في إطار التشخيصات المنجزة.

ولتكون الجماعة الترابية فاعلا تنمويا حقيقيا يجب أن تمتلك رؤية واضحة لمستقبل الحيز الترابي محل التدخل. والرؤية تعني هنا التحكم في مواطن القوة (الإمكانات والمؤهلات)، وتدبير نقط الضعف والمخاطر، واستثمار الفرص، وتحديد الرهانات والاستحقاقات ذات الأولوية، معتمدة على مواردها الذاتية والموارد المعبأة من قبل باقي الفاعلين المحليين، وذلك لفائدة التنمية الترابية المستدامة للجماعة. ولقد خلقت هذه التجربة تفكيرا جديدا للجماعات الترابية لبلورة استراتيجيات تنموية.

خاتمة:

يعتبر مفهوم التنمية الترابية آخر إنتاج في الأدبيات المرتبطة بتاريخ تحولات استعمالات مفهوم التنمية ككل، فهو مفهوم ينهض، على غرار مفهوم التنمية المحلية، على أساس تجاوز أو تقويم السلبيات المرتبطة بمخططات التنمية الوطنية أو القطاعية، العمودية والأحادية الرؤية والاستراتيجية، ليشير إلى أن مضمون التنمية الترابية ينبع من مبادئ أساسية لمشروع يتصوره الفاعلون المحليون أنفسهم، من أجل

٣٥. جنان، لحسن: الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب. مجلة دفاتر جغرافية، العدد السادس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس ٢٠٠٩. ص ١٧

إعطاء دفعة للتنمية السوسيو اقتصادية لحيزهم الترابي. وهذا الحيز الترابي قد يكون عبارة عن جماعة أو مجموعة من الجماعات المحلية، أو وحدة جغرافية متجانسة من منظور خصائصها الطبيعية والاقتصادية (نظام الإنتاج) والبشرية كوادي أو كتلة جبلية أو تكتل حضري.

وهكذا، فإن مشروع التنمية الترابية يجب أن يبنى انطلاقا من خمسة خصائص أساسية:

- يجب أن يقوم على تثمين الموارد المميزة للحيز الترابي، خاصة إذا ما كانت هذه الموارد تخول له مزايا مقارنة إزاء النطاقات الترابية المنافسة؛
- من الضروري أن يكون متقاسما بين الفاعلين، ويتم هذا التقاسم من خلال انخراط هؤلاء في مسلسل تصور وتنفيذ المشروع عبر إعداد تشخيصات تشاركية؛
- أن يرتكز على مقاربة أفقية للتنمية، وهو ما يستلزم تنسيق أهداف وانتظارات وتدخلات الفاعلين، خاصة لغاية ترشيد الوسائل والرفع من مفعول المشاريع والعمليات؛
- أن ينظر إليه كمشروع تعاقدي، وبطبيعة الحال، يمر هذا بالضرورة عبر التعاقد الذي يقضي بتوزيع الأدوار بين الفاعلين وتحديد التزامات كل واحد منهم. ويستحسن أن يقام هذا التعاقد على إطار مرجعي واضح، هو ميثاق التنمية الترابية؛
- أن يتسم بالشمولية، بحيث يقوم على تعبئة مختلف مكونات الحقل التنموي. بما يعني أنه، إلى جانب تنفيذ عمليات ذات طابع مهيكل (لأن لها مفاعيل تحريك للتنمية)، من المفروض أن تتضمن هاته الاستراتيجية عمليات للتأهيل، والتي بدونها لا يستطيع التنمية أن تحدث المفاعيل المرغوب فيها.

ويتطلب الانتقال إلى مستوى القناعة التامة بوجاهة هاته الخصائص وتبنيها بالكامل، مسلسلا من التعلم، يُمَكن الأفراد والجماعات ومختلف الفاعلين من تقوية قدراتهم على التشخيص، ورصد الموارد والمشاكل وتحديد الاختيارات وابتكار الحلول والتخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة والتقييم. كما يرتهن بالإصلاحات المؤسساتية في اتجاه المزيد من اللامركزية واللاتمركز.

المراجع

أولا، المراجع العربية

- الخزان، بوشتى: تثمين الموارد الترابية والتنمية المحلية بفاس الكبرى، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي. عدد خاص حول التنمية الترابية بالمغرب : الرهانات، الاستراتيجيات والفاعلون. العدد ١٣، مطبعة النجاح الكبرى، الدار البيضاء ٢٠١١.
- الشاهدي الوزاني، الحسن: الجهة أداة لتطوير ودعم اللامركزية. في " المسألة الجهوية بالمغرب: دراسات ووثائق مختارة"، سلسلة مواضيع الساعة، رقم ٥٢، منشورات المجلة المغربية الإدارة المحلية والتنمية، الرباط ٢٠٠٥.
- ألفه حاج، علي. حزوي، محمد: تأهيل المجالات الحضرية وانعكاساته على التنمية الترابية. مجلة دراسات، العدد ١٢، إصدارات كلية الآداب والعوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير ٢٠٠٦.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: تنمية العالم القروي: التحديات والأفاق. تقرير/إحالة رقم ٢٩، الرباط ٢٠١٧.
- المغرب الممكن: تقرير الخمسينية. الطبعة الأولى، اللجنة المديرية، الدار البيضاء. ص ٣و٧.
- اليحياوي، يحيى: عن التنمية البشرية في المغرب: أزمة المفهوم، تأزم الرؤية. مجلة وجهة نظر، العدد ٢٩ ، مطبعة النجاح. الرباط ٢٠٠٦.
- اليعكوبي، محمد: تأملات حول الديمقراطية المحلية بالمغرب. الطبعة ٢، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط ٢٠٠٨.
- بلفقيه، محمد: الجغرافيا القول عنها والقول فيها، المقومات الإبستمولوجية، نشر وتوزيع دار نشر المعرفة، الطبعة الأولى. الرباط ٢٠٠٢.
- جنان لحسن: الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب. مجلة دفاتر جغرافية، العدد السادس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس ٢٠٠٩.
- جنان، لحسن: المقاربة الترابية من خلال منهجية بناء الأنساق الإنتاجية المحلية، دورة تكوينية لفائدة طلبة الدكتوراه في الجغرافيا، تنظيم مختبر التراث والمجال والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله. فاس ٢٠١٤.
- جنان، لحسن: الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب. مجلة دفاتر جغرافية، العدد السادس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس ٢٠٠٩.
- حسني، مصطفى: إشكالية التنمية الترابية بالمغرب، نموذج جهة دكالة عبدة. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب تخصص جغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش ٢٠٠٩. (غير منشورة)

- خلوق، جمال: التدبير الترابي بالمغرب. الطبعة الأولى، طوب بريس. الرباط ٢٠٠٩.
- فجال، علي: النمو الحضري بمركز المنزل: مظاهره ونتائجه. في: التنمية المحلية وتهيئة المجال بالمغرب: صفرو ومنطقتها، الطبعة الأولى، منشورات الجواهر، فاس ١٩٨٩.

ثانيا، المراجع الأجنبية

- BRUNO Jean : Le développement territorial : un nouveau regard sur les Régions du Québec, Présentation : en Recherches Sociographiques; Vol.47 ; N°3 ; Québec, Canada 2006.
- COURLET, Claude. FERGRUENE, Améjiane : Introduction : gouvernance et dynamique territoriales; Points de repère analytique en Gouvernement local et développement territorial : le cas des pays du sud. Actes du colloque international de Coustantine 26 et 27 Avril 2003, Université Pierre Mendies, Grenoble 2. L'harmattan, Paris, France 2003.
- Di MEO, Guy : Géographie sociale et territoires. Coll. fac. Géographie, Nathan, Paris, France 1998.
- EL KADIRI, Nacer : Genèse et développement de l'approche territoriale au Maroc. en « Eléments d'analyse sur le développement territorial : Aspects théoriques et empiriques. Lapèze. J, El Kadiri .N, Lamrani N (Dir.). Economie critique, l'harmattan. Paris, France 2007.
- EL KADIRI, Nacer : L'Approche territorial : une nouvelle manière de penser le développement, Cycle de formation Rabat, le 27-28 Aout 2007, Organisé par l'Agence de Développement Social. Rabat 2007.
- EL MERGHADI, Mohamed : Etat et symbolique du développement territorial, En : La revanche des Territoires, GRER, Paris, France 1997.

- FAO (2012) : Développement Territorial Participatif et Négocie (DTPN), Document de Division des Terres et des Eaux. (www.fao.org/3/a-md963f.pdf),
- GOUTTEBEL. Jean –Yves : Stratégies de développement territorial, édition Economica. Paris, France 2007.
- LAZAREV, Grigori : Développement rural et territoire. Plan Bleu Bleu / CIHEAM. Bani. Paris, France 2008.
- LEVESQUE, Benoit : Les bases théoriques et méthodologiques de l'approche du développement territorial durable : convergences et apports spécifique.
- MASSICOTE, Guy : Les sciences du territoire au Québec : Brève histoire de la construction d'un savoir. Recherches Sociographiques, Vol 47, N° 3. Québec, Canada 2008. PP –XIII
- PECQUEUR, Bernard : Le développement territorial : une nouvelle approche des processus de développement pour les économies du Sud. In : Antheaume Benoît (ed.), Giraut F. (ed.) Le territoire est mort : vive les territoires! : une préfabrication au nom du développement. Paris, France 2005.
- PECQUEUR, Bernard : Le développement Territorial : une nouvelle approche des processus de développement pour les économies du Sud, In : ANTHEAUME, Benoît et GIRAUT, Frédéric (Dir.) : Le Territoire est mort. Vive les territoires, IRD Edition, Paris France, 2005.
- PERRET, Jacques : Les méthodes de diagnostic de petites régions: ingénieur, pasteur et animateur à l'ouvre. In : BRUNO Jean et DANIELLE Lafontaine (Dir), Territoires et fonctions : les systèmes régionaux et les dynamiques d'innovation en débats, Tom 2, Edition GRIDEQ et CRDT/2005, Québec, Canada 2005.
- ROCA, Jean Pierre : Le Développement Local et Associations : Gouvernance et Subsidiarité. En : Les acteurs de développement durable en Algérie : Comparaison Méditerranéenne. Actes de Colloque, 12,13,14 mai. Oran, Algérie 2003.

- SABOURIN, Eric : Concepts, stratégies, acteurs et spécificté du cas brésilien. In : Sabourin Eric et Teixeira Olivio Alberto (ed.), Planification du développement territorial au Brésil, Actes du Séminaire, 28-30 Septembre 1999, Campina Grande Brésil, Montpellier, France 2002.
- ZUINDEAU, Bertrand, Développement durable et territoire, éd 1/2000. Économie Septentrion, Presses Universitaires du Septentrion, Villeneuve-d'Ascq, France 2000.